

أوراق في التأمين



حيدر جاسم العجيلي*

ملاحظات حول التأمين الصحي في العراق

تداولت بعض وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية مؤخراً أخباراً حول عقد التأمين الصحي لوزارة التربية مع شركة التأمين العراقية العامة، وعقد التأمين الصحي المبرم مع إحدى شركات التأمين الأهلية والهيئة العامة للتقاعد لكافة متقاعدين العراق، فقد ذكرت هذه الأخبار ان هذين العقدين هما سرقة لأموال الموظف.

إن تفاصيل العقدين ليست معروفة لأنها ليست في التداول العام كما أن الترتيبات التنظيمية والإجرائية ليست معروفة، وأعني بذلك تنظيم العلاقة بين المؤمن عليهم والأطباء والمستشفيات والشركة التي تقوم بتوفير خدمات إدارة المطالبات، وكذلك هوية شركات إعادة التأمين التي تقف وراء شركة التأمين التي تكتب بالتأمين الصحي.¹ ما يهمنا هو محاولة إبراز بعض الآثار التي تلحق بقطاع التأمين العراقي تتلخص بالنقاط التالية:

١. إن أغلب شركات التأمين الأهلية التي تأسست بعد ٢٠٠٣ بموجب أمر بريمر (الأمر رقم 10، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005) هي عبارة عن دكاكين لممارسة التأمين، واستثنى منها بعض الشركات الرصينة التي

¹ انظر على سبيل المثال، حلقة خاصة بالموضوع في برنامج القرار لكم، قناة دجلة الفضائية، 23 آذار 2020:

<https://www.youtube.com/watch?v=tWPqDxQa3g>

من المؤسف أن المشاركين في هذا البرنامج لم يضم مثلاً عن جمعية التأمين العراقية، أو شركة التأمين العراقية، أو شركة التأمين الوطنية التي جاء ذكر اسم مديرها العام السابق التي أحييت على التقاعد ولكن دون إكمال للمعلومات الخاصة بها أو الشركة أو مشروعها للتأمين الصحي باعتبار أنها الشركة المسؤولة حصراً عن توفير الأغذية التأمينية للمؤسسات والدوائر الحكومية بموجب المادة (7) من قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية رقم 56 لسنة 1950 النافذ حتى الوقت الحاضر.

أوراق في التأمين

تمتلك كوادرن فنية مناسبة، كما أن أغلب مدراء شركات التأمين الاهلية كانوا يعملون في الشركات الحكومية واكتسبوا خبراتهم في أوقات سابقة. إن أغلب شركات التأمين الخاصة ليست مؤهلة لإدارة التأمين الصحي لأعداد كبيرة من المؤمن عليهم.

٢. لقد أثرت المنافسة غير الشريفة في سوق التأمين سلباً على قطاع التأمين الحكومي نظراً لالتزامها بالقواعد الاكتتابية المعهودة وليس مجرد الركض وراء تحقيق حصة أكبر من الأعمال أو مجرد تحقيق الأرباح..

٣. إن ضعف الوعي التأميني لدى المواطن ارتباطاً بعقود التأمين المشبوهة ستؤثر سلباً ليس فقط على سمعة التأمين الصحي في العراق، وهو من أنواع التأمين الجديدة، بل فروع التأمين الأخرى لذلك فإن أي طرف يساهم بالتفريط بقواعد العمل السليم والشفافية والإجراءات الأصولية في استدراج عروض التأمين يعمل على تقويض مكانة مؤسسة التأمين في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية.

إن العراق مقبل على اعتماد أكبر تجربة تأمين وهو التأمين الصحي على مستوى الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومنها الوزارات. ومن المتوقع أن يكون التنافس على هذا التأمين شرساً لأن جميع الشركات تريد أن يكون لها حصة في الاكتتاب بها.

بعض الحلول المقترحة لتدارك آثار الوضع الحالي للتأمين الصحي

١. تدخل ديوان التأمين للتحقيق في عقود التأمين الصحي ((التي يدور الحديث عليها في وسائل الإعلام المختلفة)) والتأكد عن مدى قانونيتها من عدمه وهل ان شركة التأمين لديها الامكانية القانونية والمادية للتعاقد وإدارة مثل هكذا عقود.

أوراق في التأمين

٢. على الشركات الحكومية اعداد عرض تأمين صحي يشمل كافة موظفي العراق وتقديمه أمام أنظار الرأي العام، وعمل دراسة لإيصال رؤى الشركات الحكومية لتطوير التأمين في العراق برئاسة شركة التأمين الوطنية باعتبارها هي الشركة الأم والراعي "الرسمي" غير المباشر لسوق التأمين العراقي. وأرى أيضاً أن تقوم جمعية التأمين العراقية بإصدار الكراسات المناسبة حول الموضوع، وتنظيم ندوات لأعضائها وكل طرف يستفيد من ضمانة التأمين الصحي.

3. تأسيس شركة إدارة مطالبات تعويضات التأمين الصحي ((شركة مساهمة مختلطة)) تقوم على أحدث الطرق العالمية واستخدام البرامج الالكترونية الحديثة بهذا الخصوص. نعرف بأن مثل هذه الشركات تخصصية وليس لنا في العراق تجربة محلية بهذا الشأن لكن هذا ليس عائقاً بحد ذاته لتطويرها.

4. إعداد برامج جديدة لتدريب الموظفين في مجال إصدار وتسعير مثل هكذا نوع التأمين. وهذه مهمة تقع على عاتق شركات التأمين التي تكتنب بالتأمين الصحي تستطيع تنظيمها بالتعاون مع شركات إعادة التأمين أو شركة إدارة مطالبات تعويضات التأمين الصحي.

يشكر الكاتب الدكتور بارق شبر، المنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين، على ملاحظاته القيمة على مسودة المقال، والسيد مصباح كمال لمساعدته في التحرير.

(* موظف في شركة التأمين الوطنية، فرع السفن والطيران وإعادة التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 2020/ 3 / 27

<http://iraqieconomists.net/>